



الحمد لله

الجمهورية التونسية

الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار: عد50

تاريخ القرار: 30 ديسمبر 2013

تسلمت هذا القرار عد50
شركة أورنج وشركة تونيزيانا
بتاريخ: 30/12/2013



قرار

بتاريخ 30 ديسمبر 2013 ، أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات القرار عد50 في مادة التدابير الوقائية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين :

المدعى: شركة "أورنج تونس" في شخص ممثليها القانوني الكائن مقره الاجتماعي بعمارة أورنج المركز العمراني الشمالي 1003 تونس.

من جهة

المدعى عليها: شركة "تونيزيانا" في شخص ممثليها القانوني المعين مقره الاجتماعي بحدائق البحيرة- ضفاف البحيرة 2 تونس 1053.

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون عد01 سد لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001 ، المنقح والمتمم بالقانون عد46 سد لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون عد01 سد لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 وبالقانون عد10 سد لسنة 2013 المؤرخ في 12 افريل 2013.

وبعد الاطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة "أورنج تونس" بتاريخ 17 ديسمبر 2013 والمتضمن طلبها اتخاذ تدابيروقائية استعجالية تقضي بالإذن لـ "تونيزيانا" بإيقاف الممارسات غير المشروعة و تمكينها من مدّ البنى التحتية اللازمة لتركيز تقنية الربط آحادي الاتجاه والولوج إلى موقع

خصيمتها بقاعدتها بسوسة لإتمام عملية الربط والسماح لها بتمرير حجم مكالمات شبكتها في إطار الربط أحادي الإتجاه بموقعي منوبة والشرقية بعد أن تم ربط البنى التحتية بالكتل الأولية الرقمية BPN.

وبعد الاطلاع على بقية الوثائق المطروقة بالملف.

من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله.

من حيث الأصل:

حيث اتضح من المطلب سند الدعوى ومن بقية مطروقات الملف، أن "أورنج تونس" كانت قد تقدمت بتاريخ 17 ديسمبر 2013 بعريضة دعوى إلى الهيئة الوطنية للاتصالات ضد شركة "تونيزيانا" سجلت بدفاتها تحت عد 95 وتضمنت طلب تدخل الهيئة لاتخاذ التدابير القانونية الرامية لإلزام الشركة المطلوبة بمقتضيات اتفاقية الربط البيني وبإنهاؤها للممارسات غير المشروعة المتمثلة في منع العارضة من تفعيل الجانب الوارد بالاتفاقية المذكورة بإعتماد آلية الربط أحادي الإتجاه لتأمين عملية الربط البيني بين الشبكتين كالإلزامها بتمكينها من الولوج إلى موقع قاعدتها بسوسة لإتمام عملية الربط والسماح لها بتمرير حجم مكالمات شبكتها في إطار البنى التحتية بموقعي منوبة والشرقية بعد أن تم ربط البنى التحتية بالكتل الأولية الرقمية BPN.

وحيث وإعمالا منها لأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، تولت "أورنج تونس" تقديم المطلب موضوع النظر الآن ضمنته تظلمها من الممارسات غير المشروعة التي أقدمت عليها "تونيزيانا" والمخلة حسب دعواها للاتفاق المبرم بينهما بخصوص الربط البيني والمتمثل في تعمد الشركة المطلوبة عدم تمكينها من اعتماد تقنية الربط البيني باعتماد آلية الربط أحادي الإتجاه رغم طلبها المتكرر لتفعيل هذه التقنية وذلك من خلال مراسلاتها الموجهة الى خصيمتها، فضلا عن الإجتماعات التي عقدتها معها، مضيئة أنها بادرت بالقيام بأشغال مدّ البنية التحتية التي تمكنها من تقنية الربط بآلية الربط أحادي الإتجاه وذلك في كل من مدينتي سوسة وتونس الكبرى بكلفة مالية باهضة جدا فخير ان المطلوبة رفضت السماح لها بتمرير حجم المكالمات رغم اكتمال أشغال ربط الألياف البصرية بالكتل الأولية الرقمية BPN الموجودة بمواقعها بمنوبة والشرقية، كما عارضتها في إتمام الأتفعال التي قامتها بمدّ الألياف البصرية بمدينة سوسة بالبنية التحتية التي تؤمن تقنية الربط البيني.

وحيث اعتبرت العارضة أن موقف المدعى عليها الرافض لطلب تمكينها من تمرير حجم مكالماتها على آلية الربط أحادي الاتجاه في كل من موقعي منوبة والشرقية طبقا للطلبية المتعلقة بتوفير الكتل الأولية الرقمية لا يفهم ولا يقبل خاصة بعد أن قامت هذه الأخيرة بتجارب قصد تأمين تقنية الربط البيني كاللت كلها بالنجاح، مؤكدة أنها تتكبد يوميا خسائر ناجمة عن عدم استغلال البنية التحتية التي قامت بمدّها بمختلف المناطق بمنوبة والشرقية وسوسة، فضلا على الكلفة المشطة لتمرير مكالمات

شبكةها في إطار الربط البيني بتقنية الربط ثنائي الإتجاه. وانتهت المدعية بناء على ما سبق إلى طلب تدخل الهيئة للإذن بإيقاف الممارسة غير المشروعة الصادرة عن الشركة المطلوبة فورا وتمكينها من مدّ البنى التحتية اللازمة لتكثيف تقنية الربط أحادي الإتجاه والولوج إلى موقع هذه الأخيرة بقاعدتها بسوسة لإتمام عملية الربط والسماح لها بتمرير حجم مكالمات شبكتها في إطار الربط أحادي الإتجاه بموقعي منوبة والشرقية بعد أن تم ربط البنى التحتية بالكتل الأولية الرقمية BPN.

وحيث قدمت العارضة تأييدا لدعواها نسخة من اتفاقية الربط البيني المبرمة بينهما بتاريخ 4 جوان 2010 والمسجلة بالقباضة المالية بتاريخ 5 جوان 2013 ونسخة من المراسلات الموجهة إلى "تونيزيانا" بخصوص الطلب الذي تقدمت به "أورنج تونس" لتمكينها من تقنية الربط البيني بآلية الربط أحادي الإتجاه و بالإضافة إلى نسخ من فواتير خلاص ومحضري تنبيه ومحضر معاينة.

الهيئة

حيث يهدف المطلب إلى الإذن باتخاذ تدابير استعجالية تقضي بإنهاء الممارسات اللامشروعة الصادرة عن شركة تونيزيانا وتمكين شركة "أورنج تونس" من مدّ البنى التحتية اللازمة لتكثيف تقنية الربط أحادي الإتجاه والولوج إلى الموقع التابع للمدعى عليها بقاعدتها بسوسة لإتمام عملية الربط والسماح لها بتمرير حجم مكالمات شبكتها في إطار الربط الأحادي الإتجاه بموقعي منوبة والشرقية بعد أن تم ربط البنى التحتية بالكتل الأولية الرقمية BPN.

وحيث ألزم الفصل 35 من مجلة الاتصالات مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات الاستجابة إلى مطالب الربط البيني للمشغلين الآخرين ولا يمكن للمشغل رفض أي مطلب للربط البيني إن كان ممكنا تقنيا وذلك بالنظر إلى حاجيات الطالب من جهة وقدرة المشغل على تلبيةها من جهة أخرى.

وحيث نصّت الفقرة 2.2.1.2.2.1 من اتفاقية الربط البيني المبرمة بين شركتي "أورنج تونس" و"تونيزيانا" على حق الطرفين في استعمال آلية الربط البيني الأحادي الإتجاه.

وحيث اقتضى الفصل 242 من مجلة الالتزامات والعقود أن: "ما انعقد على الوجه الصحيح يقوم مقام القانون فيما بين المتعاقدين ولا ينقضي إلا برضاها أو في الصور المقررة بالقانون ..."

وحيث طالبت المدعية بتنفيذ الاتفاقية المشار إليها بتمكينها من استعمال آلية الربط البيني الأحادي الإتجاه إلا أن المدعى عليها لم تمكنها من ذلك طبقا لما يستخلص من محضر التنبيه المحتج به والمحضر بتاريخ 2013/11/28 من طرف عدل التنفيذ الأستاذ المرتضى زكري تحت عدد 198731 ومن رفعها لدعوى أصلية رسمت لدى كتابة الهيئة تحت عدد 95 والتي طلبت بموجبها الزام خصيمتها بتنفيذ التزاماتها التعاقدية الناشئة عن اتفاقية الربط البيني.

وحيث اتضح من المؤيدات المحتج بها أن شركة أورنج تونس قامت بإنهاء أشغال مدّ البنية التحتية التي تمكنها من استغلال تقنية الربط البيني الأحادي الإتجاه بالنسبة لموقعي منوبة والشرقية.

وحيث لاجدال أن مماطلة المدعى عليها في تنفيذ التزاماتها التعاقدية ومنعها شركة أورنج تونس من تمرير حجم مكالماتها باعتماد تقنية الربط البيني أحادي الاتجاه رغم إنهاء أشغال مدّ الألياف البصرية بالنسبة لموقعي منوبة والشرقية، من شأنه أن يلحق ضررا بالعارضة باعتباره يمنعها من استغلال البنية التحتية ذات الكلفة الباهضة التي قامت بملؤها ويحول دون تحقيق الأرباح المرجوة من الإستثمارات التي رصدتها للانتفاع بآلية الربط البيني أحادي الإتجاه.

وحيث أقرّت العارضة بتوقف أشغال مدّ الألياف البصرية بالنسبة لموقع سوسة طالبة من الهيئة إلزام شركة تونيزيانا من السماح لها باستكمال انجاز البنى التحتية اللازمة لتركيز تقنية الربط أحادي الاتجاه بالموقع المذكور وتمكينها من الولوج إليه .

وحيث يقتضي اتخاذ التدابير الوقائية ضرورة توفير ركني التأكد وعدم المساس بالأصل.

وحيث أن طلب إلزام المدعى عليها بتمكين العارضة من مد البنى التحتية اللازمة لتركيز تقنية الربط البيني أحادي الاتجاه بموقع سوسة يفتقد إلى صبغة التأكد.

وحيث يستخلص من كل ما سبق أن الطلبات الأخيرة لشركة "أورنج تونس" لا تكتسي صبغة التأكد إلا فيما يخص موقعي الشرقية ومنوبة واللذان أدلت في شأنهما بما يفيد جاهزية البنية التحتية اللازمة لاعتماد آلية الربط البيني أحادي الاتجاه بالموقعين المذكورين واتجه تأسيسا على ذلك إلزام شركة تونيزيانا بالسماح للعارضة بتمرير حجم مكالمات شبكتها في إطار الربط الأحادي الإتجاه بموقعي منوبة والشرقية ورفض الدعوى فيما زاد على ذلك .

ولهذه الأسباب

وعملا بأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قرّرنا نحن كمال السعداوي، رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات إلزام شركة تونيزيانا بالسماح لشركة "أورنج تونس" بتمرير حجم مكالمات شبكتها باعتماد آلية الربط البيني أحادي الإتجاه في إطار البنى التحتية بموقعي منوبة والشرقية ورفض الدعوى فيما زاد على ذلك.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

كمال السعداوي

